التوظيف المناطقي والقبلي.. مَنْ يقف له؟

عبد الرحمن المرشد

يعتقد البعض أن الفساد هو سرقة المال العام بأي طريقة كانت فقط ولا غير، ولكن في عصرنا الحاضر تعددت أشكال الفساد، وأخذت طرقًا متعددة، منها العنصرية للمنطقة والقبيلة في التوظيف، التي بدأت تأخذ منحى مخيفًا؛ يستلزم التحرّك لمحاصرته والقضاء عليه.. ففي السابق كانت المشكلة مع تعيين الأقارب، ولكنها بدأت تتسع لتشمل المنتمين لمنطقة معينة أو قبيلة معينة.

وللأسف، إن الروابط في هذين النوعين تشكّل ضغطًا على الشخص، تجبره على تجاوز الخطوط الحمراء من باب (الفزعة والمرجلة) وما يتبعهما من كلمات المديح والثناء على من يقوم بهذا الأمر؛ ما يؤكد أن هناك خللاً في التربية حول هذا الموضوع؛ يستلزمم معالجته والتصدي له، بدءا من المدرسة.

من أشكال هذا النوع من الفساد عندما يتحرك بعض الأشخاص لتوظيف جماعتهم (وليس أقاربهم)، وهم من يجمعهم رابط المنطقة أو القبيلة في وزارة معينة أو شركة محددة دون غيرهم الذين

ربما يتفوقون عليهم في الخبرات والمؤهلات. وبالطبع أنا أقصد التعيينن في الجهات الحكومية. هذا النوع لم تتنبه له هيئة مكافحة الفساد، ولم تُعطِه اهتمامًا يُذكر، بالرغم من أنه أسهل أنواع الفساد، ولا يحتاج إلى أوراق أو إثباتات، فقط يكفي أن تطلب الهيئة كشفًا بأسماء الموظفين؛ لتكتشف التلاعب وتعيين (الربع والجماعة)، خلاف الأصدقاء والأقارب.

أتمنى أن يتسع صدر الهيئة لتقبل مثل هذه الشكاوى؛ فالحل بسيط؛ إذ يتم طلب أسماء منسوبي الجهة؛ ليتضح الأمر، ولا غير ذلك.

ربما يكون هناك أشخاص قليلون من منطقتك أو قبيلتك نفسها متميزين في تخصص معين، ولا ضير في ذلك؛ فهذا الأمر وارد، ولكن أن تفتح الباب على مصراعيه، وكأنه لا يوجد سواهم لتنحية الآخرين فالمسألة هنا تتطلب وقفة، ووضع أكثر من خط أحمر لمنن يقوم بهذا الأمر.

هذه التجاوزات تنتشر لدى طبقات الموظفين كلها ، ولكن لا يُعفى المسؤول الكبير لعدم متابعته.. فهل نشاهد تحركًا يصلح ما أفسده هؤلاء؟